وإن ضرب ظهرك

وأخذ مالك

هل صحَّتْ هذه الزيادة

في حديث حذيفة في الفتن؟

جواب

موسى الطويل

– عفا الله عنه –

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فقد سئلتُ عن جزء من حديث حذيفة في الفتن: ((**وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك**))، المخرَّج في صحيح مسلم (برقم ١٨٤٧)، هل يصح هذه اللفظة، لأنه قيل: هو مرسل من رواية أبي سلام عن حذيفة ولم يسمع منه...؟

فالجواب: قال الإمام مسلم في كتاب الإمارة: حدثني محمد بن المثنى، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، حدثني بسر بن عبيد الله الحضرمي، أنه سمع أبا إدريس الخولاني يقول: سمعتُ حذيفة بن اليمان يقول: كان الناس يسألون رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ عن الخير، وكنتُ أسأله عن الشر مخافةَ أن يُدركني.

فقلتُ: يا رسول الله! إنا كنا في جاهلية وشرٍّ، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير شرٌّ؟

قال: ((**نعم**.))

فقلتُ: هل بعد ذلك الشر من خيرٍ؟

قال: ((**نعم، وفيه دخن**.))

قلتُ: وما دخنه؟

قال: ((**قوم يستنُّون بغير سنتي، ويهدون بغير هديي، تَعرف منهم وتُنكر**.))

فقلتُ: هل بعد ذلك الخير من شرٍّ؟

قال: ((**نعم، دعاةٌ على أبواب جهنَّم، مَن أجابهم إليها قذفوه فيها!**))

فقلتُ: يا رسول الله! صِفْهُمْ لنا.

قال: ((**نعم، قومٌ من جلدتنا، ويتكلَّمون بألسنتنا!**))

قلتُ: يا رسول الله! فما ترى إن أدركني ذلك؟

قال: ((**تلزم جماعة المسلمين وإمامهم.**))

فقلتُ: فإن لم تكن لهم جماعةٌ ولا إمامٌ؟

قال: ((**فاعتزلْ تلك الفرق كلَّها، ولو أن تعضَّ على أصل شجرة حتى يدركك الموتُ، وأنت على ذلك.**))

وحدثني محمد بن سهل بن عسكر التميمي، حدثنا يحيى بن حسان،

(ح): وحدثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، أخبرنا يحيى ــ وهو ابن حسّان ــ ، حدثنا معاوية ــ يعني: ابن سلاّم ــ ، حدثنا زيد بن سلاّم، عن أبي سلاّم، قال: قال حذيفة بن اليمان: قلتُ يا رسول الله! إنا كنا بِشَرٍّ، فجاء الله بخيرٍ، فنحن فيه، فهل من وراء هذا الخير شرٌّ؟

قال: ((**نعم.**))

قلتُ: هل وراء ذلك الشرِّ خيرٌ؟

قال: ((**نعم.**))

قلتُ: فهل وراء ذلك الخير شرٌّ؟

قال: ((**نعم.**))

قلتُ: كيف؟

قال: ((**يكون بعدي أئمةٌ لا يهتدون بِهُدَايَ، ولا يستنُّون بسنتي، وسيقوم فيهم رجالٌ قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس!**))

قال: قلتُ: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركتُ ذلك؟

قال: ((**تسمع وتُطيع للأمير، وإنْ ضرب ظهرك وأخذ مالك، فاسمع وأطع.**))

انتهى نقل الحديث من صحيح مسلم.

❁ ❁ ❁

وقد أعل الدارقطني الرواية الثانية ــ التي فيها الزيادة المسؤول عنها ــ بالإرسال، لأنَّ أبا سلام لم يسمع من حذيفة.[١]

وقال النووي: وهو كما قال الدارقطني، لكن المتن صحيح متصل بالطريق الأولى، وإنما أتى مسلم بهذا متابعة كما ترى... والحديث المرسل إذا روي من طريق آخر متصلاً تبينا به صحة المرسل وجاز الاحتجاج به، ويصير في المسألة حديثان صحيحان.[٢]

وقال الرشيد العطار: فإن ثبت أن أبا سلام لم يسمع من حذيفة، فقد بينا أن هذا الحديث متصل في الصحيحين.[٣]

وقال مقبل الوادعي: في حديث حذيفة هذا زيادة ليست في حديث حذيفة المتفق عليه، وهو قوله: ((**وإن ضرب ظهرك، وأخذ مالك**))، فهذه الزيادة ضعيفة، لأنها من هذه الطريق المنقطعة.[٤]

---

(١) التتبع (ص١٨٢)

(٢) المنهاج (١٢/٢٣٦-٢٣٧) باختصار

(٣) غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأسانيد المقطوعة (برقم ٣٢، ص٢٥٧)

(٤) تعليقات الوادعي على التتبع (ص١٨٢)

وقال ربيع المدخلي: استدراك الدارقطني هذا في محله، لأن الحديث مرسل من طريق أبي سلام، وذلك أنه لم يدرك حذيفة...

وقال أيضًا: وإيراد مسلم إياه يحتمل أمرين:

١ــ أن يكون مسلم أخرجه بناءً على قاعدته من أنه يكتفي بمجرد المعاصرة بين الراوي وشيخه، ولا يشترط ثبوت اللقاء بينهما، وذلك حاصل لأبي سلام، فإنه قد عاصر حذيفة.

٢ــ أن يكون قد علم بأن أبا سلام لم يلق حذيفة، وأورد الحديث مع ذلك، لأنه في نظره في المتابعات...

وقال: المتن صحيح في غاية الصحة من غير هذا الطريق، إذ قد روي عن حذيفة من طريقين صحيحين: من طريق أبي إدريس الخولاني [المتفق عليه]، ومن طريق سبيع بن خالد اليشكري.(٥)

والطريق الثاني الذي ذكره شيخنا هو عند أحمد، وأبي داود، وابن حبان، والحاكم ــ وصحَّحه(٦) ــ ، وغيرهم،(٧) وحسَّنه الألباني،(٨) وفي بعض رواياته: ((...**فإن كان لله يومئذٍ في الأرض خليفةٌ جلد ظهرك وأخذ مالك فالزمْه، وإلا فمُتْ وأنت عاضٌّ على جِذْلِ شجرةٍ**...))(٩)

---

(٥) بين الإمامين مسلم والدارقطني (برقم ٦٥، ص٤٠٢)

(٦) رد عليه الوادعي في تتبع الأوهام (٥٩٧/٤)، قال: سبيع روى عنه جماعة، ولم يوثقه معتبر، فهو مجهول الحال.

(٧) انظر: مسند أحمد (٣٨٦/٥-٣٨٧ رواية، و٤٠٣ روايتين)، وسنن أبي داود (برقم ٤٢٤٤-٤٢٤٧)، وصحيح ابن حبان (برقم ٥٩٦٣، ٢٩٨/١٣-٢٩٩ من ترتيب ابن بلبان)، ومستدرك الحاكم (٤٣٢/٤-٤٣٣)، ومسند أبي عوانة (برقم ٧١٦٨، ٤٢٠/٤)، ومسند الطيالسي (برقم ٤٤٤، ٣٥٤/١-٣٥٥)، ومسند البزار (برقم ٢٩٦٠، ٣٦١/٧-٣٦٣)، ومصنف عبد الرزاق (برقم ٢٠٧١١، ٣٤١/١١-٣٤٣)، ومصنف ابن أبي شيبة (٨/١٥)، شرح السنة للبغوي (برقم ٤٢١٩، ٨/١٥-١١). وعزاه ابن حجر في الفتح (٣٦/١٣) إلى الطبراني.

(٨) سلسلة الأحاديث الصحيحة (برقم ١٧٩١، ٣٩٩/٤-٤٠٠)

(٩) مسند أحمد (٤٠٣/٥ الرواية الثانية)، وسنن أبي داود (برقم ٤٢٤٤)

وفي بعضها: ((...**وإنْ نهك ظهرك ضَرْبًا وأخذ مالك**...))[١٠]

وإسناده إلى خالد بن خالد صحيح.

ووخالد بن خالد اليشكري، الضُّبَعي، بصري، يقال له: سبيع بن خالد، ويقال: خالد بن سبيع، وثَّقه ابن حِبّان والعجلي،[١١] ولا ينفعه توثيقهما لتساهلهما، ولم يوثِّقْه غيرهما! وقد ذكره البخاري وابن أبي حاتم بلا جرح ولا تعديل.[١٢] وقال ابن حجر في التقريب: مقبول، أي: إذا توبع، وإلا فليِّن الحديث، وهو بمعنى مجهول الحال. وذكره الذهبي في الكاشف بلا جرح ولا تعديل.

فالخلاصة: أن سبيع بن خالد ــ أو: خالد بن سبيع ــ مجهول الحال.

وتبيَّن للباحث أنه ليس هناك ما يصلح في تقوية هذه اللفظة ((**وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك**))،[١٣] لأن مرسل أبي سلام لا يتقوَّى بمثل رواية سبيع، إذ يحتمل أن يكون سبيع هو الواسطة بين أبي سلام وحذيفة، فيكون الإسناد واحدًا. فيبقى كلام مقبل الوادعي لا جواب له! رفع الله درجاته ورحمه.

وأما قول سليم بن عيد الهلالي: كأن الأخ مقبل[١٤] لم ينشط لتتبع هذه الزيادة، ولو فعل لوقف على خلاف ما كتب، فإن لهذه الزيادة متابعات، ثم لم يذكر إلا طريقين: أولهما طريق

---

(١٠) مصنف ابن أبي شيبة (٨/١٥)

(١١) الثقات لابن حبان (٢٠٣/٤، و٣٤٧)، وليس فيه ذكر في المطبوع من كتاب الثقات للعجلي، بل استدركه المحقق من التهذيب! وهو من زيادات ابن حجر على المزي، مما لم يذكره مغلطاي.

فائدة: ذكر مغلطاي توثيق ابن خلفون، وأهمله ابن حجر ولم ينقله إلى تهذيبه، مما يدل على أنه لا يثبت في المصادر عنده، على قاعدته التي بيَّنها في مقدمة التهذيب.

(١٢) التاريخ الكبير (٢٠٦/٤)، والجرح والتعديل (٣٢٦/٣)

(١٣) سيأتي استدراك الباحث على هذا الكلام وتراجعه عن تضعيف الزيادة.

(١٤) كان الأولى للهلالي أن يَنْصِبَ ((مقبلاً))، بدلاً مِن نَصْبِ نفسِهِ مصحِّحًا لنقد المحدثين بكلامٍ لا ينفع.

سبيع بن خالد المذكور، وحسَّنه، وثانيهما طريق زيد بن وهب عند أحمد في مسنده، وقال: وبهذا يكون حديث حذيفة من طريق أبي سلام ثابت صحيح بشواهده...[١٥]

فالجواب: تحسين حديث سبيع تساهلٌ بيِّن، وفي الاستشهاد له بحديث زيد بن وهب نظر، إذ ليس فيه ذكر الزيادة، إنما أخرجه أحمد بسنده بعد حديث سبيع، وقال: فذكر الحديث، ولم يذكر لفظه.[١٦] فهل يُقبل مثل هذا في باب تقوية لفظةٍ معيَّنةٍ جاءت في بعض الطرق دون بعض لمن له بصيرة في علم الحديث؟![١٧]

فالزيادة ضعيفة، ولكن ليتفطَّنِ القارئ إلى أنَّ تضعيف الزيادة لا يعني أنه لا يجب طاعة الولاة! بل تجب طاعتهم بالنصوص الثابتة الكثيرة، وإنَّ هذه اللفظة التي لا تثبت كانت مثالاً لعموم الأصل، فيبقى الأصل الثابت الصحيح شاملاً لهذا المثال وغيره، وإن لم يثبت من كلام رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ . ولذلك لم يهتمَّ به شُرّاحُ الصحيح، ولا غيرُهم من العلماء ممن فصَّل في مسائل الحديث.

فلا يجوز حينئذ أن يقال: عدم ثبوت هذه اللفظة يؤثِّر على فقه الباب، أو يدلُّ على كذا وكذا، فإنَّ هذا استدراكٌ على الأمة كلِّها، وتأييد لمذهب الخوارج، وجهل مركَّب، ونتيجة دخول علم العلل لمن ليس له بأهل ولا يفهم كلام أهله!! والله أعلم.[١٨]

❁ ❁ ❁

(١٥) القول المبين في جماعة المسلمين (ص١١-١٤)

(١٦) انظر المسند (٥/٤٠٤).

(١٧) ولو صح هذا المنهج لكثُرت المتابعات جدًّا، وكأنَّ الأخ سليمًا لم ينشط لتتبعها، ولو فعل لبَعُد عن الصواب أكثر! انظر: مسند البزار (برقم ٢٩٦١، ٧/٣٦٣) مثلا.

(١٨) كتبه أبو العباس موسى الطويل ــ عفا الله عنه ــ صباح الثامن عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٤٣٢.

استدراك: للزيادة شاهد ترتقي به إلى درجة الحسن

ثم وقفتُ على زيادةٍ في حديث مبايعة عبادة بن الصامت ــ رضي الله عنه ــ الذي أصله في الصحيحين مرفوعًا: ((**بايعوني على أن لا تُشركوا بالله شيئًا، ولا تسرقوا، ولا تزنوا**...)) الحديث، بألفاظه المتقاربة.

والزيادة جاءت من طريق مُدْرِك بن أبي سعد الفزاري،(١٩) عن حيَّان أبي النضر القارئ،(٢٠) عن جنادة بن أبي أمية،(٢١) عن عبادة، ولفظها: ((**اسمعْ وأَطِعْ في يُسْرِكَ وعُسْرِكَ، ومَنْشَطِكَ ومَكْرَهِكَ وأَثَرَةٍ عليك، وإنْ أكلوا مالَكَ وضربوا ظَهْرَكَ، إلا أنْ يكونَ معصيةً بواحًا**.))

وهذا إسناد **حسن**، أخرجه ابن حِبّان، وابن أبي عاصم، والهيثم بن كليب، وغيرهم، من طُرُقٍ إلى مُدْرِك.(٢٢)

---

(١٩) **مُدْرِك بن أبي سعد الفزاري** : أبو سعد الدمشقي، وثقه أبو حاتم وعثمان الدارمي وغيرهما، وقال أبو داود وأبو حاتم في رواية: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات. قال ابن حجر في التقريب: لا بأس به، وقال الذهبي في الكاشف (١٢٨/٣): ثقة. انظر: الجرح والتعديل (٣٢٨/٨)، والثقات (٥٠٥/٧)، وتهذيب التهذيب (٨١/١٠).

(٢٠) **حيان أبو النضر القارئ** : الأسدي، الجرشي، البلاطي، وثَّقه ابن معين، وقال أبو حاتم: صالح، وذكره ابن حبان في الثقات. انظر: تاريخ ابن معين رواية عثمان بن سعيد الدارمي (برقم ٢٦٦، ص٩٥، وبرقم ٩٦٠، ص٢١٢)، والجرح والتعديل (٢٤٤/٣-٢٤٥)، والثقات (١٧١/٤)، وتاريخ دمشق (٣٧٣/١٥-٣٧٦).

(٢١) **جنادة بن أبي أمية** : ممن روى هذا الحديث عن عبادة في الصحيحين (خ٧٠٥٦، م١٧٠٩)

(٢٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه (برقم ٤٥٦٢، ٤٢٥/١٠-٤٢٦، وبرقم ٤٥٦٦، ٤٢٨/١٠-٤٢٩)، وابن أبي عاصم في السنة (برقم ١٠٦٠، ٦٩٩/٢)، والشاشي في مسنده (برقم ١٢٢١، ١٤٧/٣-١٤٨، وبرقم ١٢٢٥، ١٥٠/٣)، وابن زنجويه في الأموال (برقم ٢٤، ٦١/١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٧٤/١٥، و١٨٤/٥٧)، وابن العديم في تاريخ حلب (١٢٢٩/٣-١٢٣٠)، وهو مخرج أيضًا في الثالث عشر من فوائد ابن المقرئ (ص١١٣ كما في المكتبة الشاملة). وذكره ابن الملقن في البدر المنير (٥٢٦/٨) وسكت عنه، وصححه الألباني في التعليقات الحسان (برقم ٤٥٤٣، ١٥/٧)، وفي ظلال الجنة (برقم ١٠٢٦، ص٤٨٤)، وصححه محقق السنة (٦٩٩/٢)، وحسَّنه جماعة الأرنؤوط، ومحقق أموال ابن زنجويه.

وبه تتقوَّى الزيادة، وترتقي إلى درجة الحسن، ويُستدرك به على ما تقدم في هذه الرسالة، وعلى كل من ضعَّف الزيادة ولم يطَّلع على هذا الشاهد.

والله أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.[٢٣]

(٢٣) كتبه الباحث ليلة الثلاثاء الخامس عشر من شهر جمادى الأولى سنة ١٤٣٢.